خلال جولة وفد نيابي لمشروع مدينة صباح السالم بحضور الحجرف والبدر وكبار المسؤولين

الغانم: مستعدون لإنجاز التشريعات الكفيلة بخروج جامعة الشدادية إلى النور

■ آذاننا صاغية لجميع مطالب القائمين على المشروع .. وزيارتنا ستتكرر في أماكن أخرى

الغانم والحجرف والعمير وعدد من النواب خلال الجولة

د. علي العمير يرد علي كلمة رنا الفارس «تصوير صالح محمد»

■ حصلنا على إجابات لأسئلة برلمانية في دقائق بدلا من مرورها على الدورة الطويلة

كتب مصطفي كامل

قام رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ووفدا من 16 نائبا في مجلس الامة بجولة في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية في منطقة الشدادية امس وكان باستقبالهم وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف ومدير الجامعة وكبار المسؤولين في الادارة الجامعية.

وعرضت مدير المشروع الدكتورة م. رنا الفارس عرضا مرئيا، مبينة «نحن ننفذ في المدينة الجامعية حرمين جامعيين في موقع واحد احدهم للذكور وآخر للإناث وهذا التزاما بقانون منع الاختلاط»، مشيرة اننا الان على مشارف الانتهاء منه بمرور عشر سنوات وهي المدة المفترض نهاية المشروع خلالها، مبينة ان مساحة المدينة الجامعية تضاهي مساحة مدينة الكويت.

ولفتت الفارس ان سبب تعطل المشروع هو مرور المخطط الهيكلي بعدة مراحل اذ خضع للمراجعة في عام 2008 وهذه العملية لازمتها إجراءات تتطلب دورات مستندية طويلة في البلدية وأجهزة الدولة الاخرى.

ونوهت ان كليات العلوم الاجتماعية والشريعة والدراسات الإسلامية والحقوق هي اخر حزمة ستفتح ابواب استقبال العطاءات لها قريبا.

واشارت الى ان هناك محطة لشبكة المترو في البلاد ستصل للمدينة الجامعية، مضيفة: لقد تسقنا مع البلدية في الامر.

وتابعت الكليات التي دخلت حيز التنفيذ عددها ست كليات ومن ضمنها كلية البنات وكلية العلوم الإدارية.

ولفتت الفارس الى انه «في ظل الدورة المستندية وندرة المواد والعمالة الماهرة التي تواكب تعقيدات المشاريع المتقدمة الحاصلة على جوائز معمارية» نعتبر ما تم من إنجاز متواضع بوجهة نظر البعض هو «إنجاز متقدم بوجهة نظرنا»، مبينة: منذ 2009 حين توليت ادارة المشروع لم أجد اذن صاغية في كل مؤسسات الدولة بما في ذلك مجلس الامة لاحتياجات المشروع ويعترضه من صعوبات.

من جانبه، توجه رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم بالشكر الجزيل للقائمين على المشروع والعاملين فيه ولوزير التربية والتعليم العالي على ما تم عرضه من مراحل المشروع والأعداد لهذه الزيارة.

وقال الغانم ان الجهاز المتابع للمشروع قد اعتاد على زيارات مسؤولين في الدولة ولم ير المردود منها، لكن مالم يعتد عليه هو زيارة هذا العدد الكبير من ممثلي الشعب ليمارسوا دورهم الرقابي من هنا في موقع المشروع، مضيفا بقوله: واشكر مديرة المشروع المهندسة رنا الفارس على تقديمها هذا العرض المرئي.

وبين الغانم: الآن حصلنا على إجابات لاسئلة برلمانية بدقائق بدلا من ان تمر على الدورة الطويلة للإجابة عليها.

واكد الغانم: نحن الان أتينا لشكر العاملين بالمشاريع التي تنفذ في موقع المدينة الجامعية ونثني على جهودهم، واتينا ليعرفوا ان نواب الامة قريبون من المواطنين وممن يعملون لخدمة الكويت ووطنهم.

وقال إنه اذا كانت الاخت المهندسة قد تحدثت عن يأس من عدم وجود اذن صاغية في مجالس سابقة لما يعترضهم من صعوبات، فأنا اعد القائمين على متابعة المشروع بأنهم سيجدون ليس اذن صاغية واحد آذانا مصغية لهم.

وأبدى الغانم استعداد مجلس الأمة إنجاز كافة التشريعات التي يحتاجها مشروع جامعة صباح السالم، وتساهم في الإسراع من الانتهاء منه.

وأضاف: نأمل ان تضف الزيارة نوعا من التشجيع للقائمين علي إنشاء الجامعة، ورسالتنا لهم «نحن نواب الامة قريبون منك وكلنا شركاء في هذا الوطن».

وسئل الغانم عن توقعه لموعد الانتهاء من المشروع، وفقا لحديثه مع الفريق الفني، وأجاب: هذا السؤال يوجه للحكومة، ونحن بهذه الزيارة طبقنا المادة ٥٠ من الدستور، ولم نحضر لنعطي تعليمات وأوامر، بل حضرنا بهدف توجيه الاسئلة علي ارض الواقع، معلنا استمرار مثل هذه الزيارات والتي ستتضمن الاسبوع القادم زيارة لمشروعه حيويين.

وبين الغانم انه تم إبلاغه من قبل وزير التربية ورنا الفارس، بانه سيتم تقديم تعديلات تشريعية على قانون إنشاء المدينة الجامعية، بهدف التسريع ولضمان جودة اكبر بالمستقبل، وابلغناهم باننا مستعدون للتعاون وإنجاز كل ما يتطلبه المشروع باسرع وقت، مشيرا إلى انه بهذه الزيارة تم اختصار دورة مستندية فتم توجيه الاسئلة من قبل النواب علي ارض الواقع، ورد عليهم الفريق الحكومي، واكتشفنا جوانب مضيئة بهذا المشروع.

من جانبه عبر وزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف عن عظيم شكره للاخوة اعضاء مجلس الامة مثمنا زيارتهم الكريمة وطلبهم للوقوف على مراحل هذا المشروع التعليمي الحيوي.

وكشف الوزير ان «لدينا ولدى الاخوة في الادارة الجامعية تصورا لمستقبل المدينة الجامعية والتعليم العالي سنقدمه لمجلس الامة ليبلي الجانب النوعي في التخصصات وكذلك الكمي ليواكب احتياجات سوق العمل المستقبلية.

■ الحجرف: سنقدم تصورا لمستقبل التعليم العالي يلبي الجانب النوعي في التخصصات للمجلس قريباً

■ العمير: قدمنا الدعم للمشروع منذ بدايته والإنجاز لا يؤشر على احتمال إكماله بوقته المحدد

■ الحويلة: الجهاز المتابع مطالب بالشفافية والتواصل مع اللجنة التعليمية لتسهيل أي صعوبات

وقال الحجرف: باسم الجميع أتقدم مرة اخرى بالشكر الجزيل لرئيس المجلس والنواب الذين شرفونا للوقوف على الجهد الكبير الذي تم في مشروع مدينة صباح السالم الجامعية، وهو الذي يشكل قيمة مضافة في مسيرة التعليم العالي بالكويت، مضيفا: وهذه الزيارة تحمل معاني كثيرة، اولها معاني التقدير والاعتزاز للطاقات الكويتية التي تم مشاهدتها بالموقع، وهذا النهج التعاوني للوقوف علي المشاريع الحيوية للتاكيد علي انها تهم الجميع، ونحن جميعا مجلسا وحكوما معنيون بالتعاون لترجمة هذه المشاريع على ارض الواقع.

وبين الحجرف انه تم إشراك الفريق النيابي في بعض الدراسات التي تقوم بها جامعة الكويت لهذا المشروع، ولمسنا كل الدعم من النواب، خاصة أثلج صدورنا ما قاله الغانم ستجدون آذانا صاغية وليس اذنا واحدة.

واعلن الحجرف انه وبحسب ما افادت به الأخت رنا الفارس فان عام 2017 سيتم خلاله الانتهاء من التسليم الجزئي لأولى الكليات بهذا المشروع.

من ناحيته اعتبر النائب د.علي العمير كلمة مدير المشروع م.رنا الفارس قاسية تجاه النواب وعدم وجود اذن صاغية، مبينا» لقد زرنا المدينة الجامعية ضمن وفد نيابي في عام 2007 وكانت ارض قاحلة بينما المرسوم بإنشاءها صدر في عام 2004 وكنا نطالب بضرور اسراع وتيرة الانجاز» وها نحن نشارف على نهاية مدة المفروضة لإنجاز المشروع خلالها اذ لم تبق سوى سنة واحدة، ولازال الانجاز لا يؤشر على احتمالات إكمال المشروع بوقته المفروض، وكذلك نحن نتخوف حين انجلزه من ان يفوق الطلب على الجامعة لطاقتها الاستيعابية باضعاف، واعد ادارة المشروع «ستجدون آذان صاغية في المجلس لتذليل الصعوبات».

بدوره، انتقد النائب كامل العوضي تبرير ادارة المشروع لبعض التأخير بشح وندرة العمالة، متسائلا: لماذا لا تطلبون من وزير الشؤون ما تريدون لإحضار العمالة المطلوبة، متمنيا سرعة الانجاز وازالة كلمة «الشح والندرة.. طالما نحن في مجلس الامة»، آملا اختصار المدة وتسريع الاعمار والاقتداء بتجربة إنشاء جامعة الأميرة نورة في المملكة العربية السعودية بسرعة إنجاز العمارة فيها.

بدوره اعرب النائب د.عبدالكريم الكندري عن تخوفه من مدى انسيابية حركة المرور لدخول وخروج المدينة الجامعية مستقبلا خاصة مع معرفة الجميع بالازدحام اليومي في طريق الدائري السادس، مضيفا: ونتخوف ايضا من ان يفوق الطلب 80 الف طالب لحظة نهاية المشروع في حين ان الطاقة الاستيعابية 40 الف ولذلك يجب الاستعداد لتلك المراحل ايضا فعملية زيادة الطلبة تراكمية سريعة.

وقال الكندري: نأمل من الجامعة تقديم تصور لتتحرر من خلاله الجامعة في ادارة مشاريعها من الدورات المستندية بالدولة.

من ناحيته تساءل النائب خليل الصالح «اين المستشار العالمي من وضع اعتبارات للملاجئ وغيرها مما تطلب في وقت لاحق بالمشروع اعادة النظر بالمخطط الهيكلي وتطلب بالتالي أوامر تغيرية كالملاجئ، وغيرها»؟ وهذا الدور كان عليه تحمله.

ودعا الصالح للاقتداء من تجارب دول الخليج بان مقاولي مشاريعهم لا يخلفون في التزاماتهم بوفرة عمالتهم ولا يستخدمون العمال كذريعة لتعطيل مشاريع.

اما النائب رياض العدساني فقد عبر عن شعوره بمدى حرص المهندسة الفارس وفريقها على نهاية المشروع بوقته وذلك منذ توليها إدارته في عام 2009.

بينما قال النائب د.عبدالله الطريجي انه لم يجد إجابة واضحة حول الحرائق التي طالت المدينة الجامعية مؤخرا، فهل هي مقصودة ام كانت نتيجة تقصير المقاولين. وسأل الطريجي عن خطط ادارة المشروع للوقاية من مشكلة الازدحام المروري المنتشرة في كل البلد و«هل وضعتم خططكم للوقاية منها؟»

من ناحيته، قال رئيس لجنة الشؤون التعليمية بمجلس الامة النائب د.محمد الحويلة اننا ننتظر نهاية المشروع الذي هو حلم كل مواطن كويتي، مضيفا بقوله: للأسف المشروعات لدينا تأخذ مدد طويلة تصل 15 سنة ونتوقع ان تخضع المدينة الجامعية لنفس هذه المدة اي ان تطلب 5 سنوات إضافية بعد المدة المفروضة لنهايته.

وطالب الحويلة بشفافية من الجهاز المتابع لتنفيذ المشروع والتواصل مع اللجنة التعليمية ولجنة المرافق العامة لتسهيل اية صعوبات تواجه المشروع.

بدوره قال النائب محمد الهدية انه «يفترض ان تكون الخطة الرئيسية منذ انطلاق المشروع واضحة وواسعة كي لا تتعرض لأوامر تغيرية كما حدث وكشفت عنه مدير المشروع» اي ان التخطيط الرئيسي لم يراعي الحاجات المستقبلية.

واوضح الهدية «نحن نقول ملاحظاتنا من اجل زيادة هممكم وليس لاحباطكم خاصة ان هناك مشاريع لم تفتح العطاءات لها كما ذكرت مدير المشروع في فيما لم يبقى من المدة المفروض لانهاء المشروع سوى سنة واحدة»

واكد الهدية: ان تطلب الامر تشكيل لجنة تحقيق للوقوف على أسباب التحقيق لمحاسبة المقصرين فنحن مستعدين كنواب.

واشاد النائب سلطان الشمري بالجهود الجبارة لفريق العمل القائم على الجامعه ومن معه، كما شكر رئيس المجلس على هذه الزيارة.

من جهته، قال النائب احمد مطيع اشكر رئيس المجلس، وبصراحة صار لدينا يأس، ونحن بصدد تقديم اقتراحا اخر بانشاء جامعة لتكون اخت لجامعة الشدادية، ونحن لمسنا اوامر تغييرية ملحوظة.

ودعا مطيع وزير التربية ان يكون هناك مقترح بالتاجير وفق نظام البي او تي حتي الانتهاء من هذا المشروع.

الوفد النيابي مع الحجرف ومسؤولي المشروع في لقطة جماعية

نشاط كبير في موقع العمل خلال جولة النواب

موروث شعبي صيني

اثناء قيام الوفد النيابي بالتجول بالمباني التي يجري العمل بها قام احد مهندسي الموقع بالشرح لهم عن المبنى الذي كان مبنى كلية الهندسه والعلوم وبعد الانتهاء طلب منهم التوجه الى بوفيه طعام اعدته العمالة الصينية بمناسبة احد المناسبات الشعبية والذي يتم اعداد كعك خاص بها والذين طلبوا من الجميع مشاركتهم بهذا الموروث الشعبي.

يسبب كوارث بيئية تدمر صحة أهالى المنطقة

موسى: على الحكومة تنفيذ القرارات الصادرة بشأن إزالة سكراب أمغرة

دعا النائب ماجد موسى رئيس الحكومة والوزراء المعنيين إلى تنفيذ القرارات الصادرة بشأن إزالة سكراب أمغرة والتي أقرت منذ سنوات من المجالس البلدية السابقة بعد تحديد مكان بديل له معربا عن أسفه للماطلة الحكومية في تنفيذ ازالته رغم مايتسبب به من كوارث بيئية ذات انعكاس صحي على اهالي سكان منطقة سعد العبدالله على وجه الخصوص ومناطق محافظة الجهراء بوجه عام. واستغرب موسى في تصريح صحافي من عدم البدء بتنفيذ قرار الازالة على الرغم من قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7 أبريل عام 2002، والقاضي بنقل موقع سكراب أمغرة الى المنطقة الصناعية المقترحة في منطقة الشقايا موضحا أن خطوات الازالة لاتزال حبرا على ورق وهو ما يؤكد التقاعس الحكومي في تنفيذ قراراته.

وقال موسى ان على رئيس الوزراء التحرك الجاد والعمل على تفعيل قرارت الازالة بعد ان ارتفع معدل الاضرار البيئية في هذه المنطقة وتكرار اندلاع الحرائق وبعد ان اصبحت منطقة سكراب امغرة مأوى لكل مخالف للقانون مؤكدا متابعته النيابية لهذا الموضوع وفتح ادواته الدستوريه على مصراعيها حتى يتم تنفيذ قرار الازالة لكون هذا الموضوع سيحدد العلاقة مع السلطة التنفيذية ويقيس مدى جديتها في معالجة المواضيع قائما الى تصادم بين السلطتين او الى تعاون.

الصانع: فوضت «مكافحة الفساد» للاستعلام عن أرصدتي وممتلكاتي

قال النائب يعقوب الصانع في تصريح صحافي له أمس حرصا مني على تسهيل مهام هيئة مكافحة الفساد للاضطلاع بالدور المنوط بها كهيئة لمكافحة الفساد وحرصا منا على ان يكون نائب مجلس الامة قدوة حسنة لمكافحة الفساد والشفافية ومبدأ عدم تعارض المصالح وإعلاء لمعيار الحوكمة.

فانني تقدمت بهذا التفويض لهيئة مكافحة الفساد للاستعلام عن أرصدتي وممتلكاتي داخل وخارج الكويت لمدة عشر سنوات سابقة.

املا ان يحذو زملائي النواب هذه الخطوة حتى يكون نواب الأمة قدوة حسنة لمسؤولي الدولة.

يأمل أن يوافق عليه المجلس والحكومة

الكندري يقترح تعديل قانون محاكمة الوزراء

تقدم النائب د. عبدالكريم الكندري بإقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء بحيث تضاف الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إلى المادة الثانية التي تنظم العقوبات وجرائم الوزراء وأضاف النائب د. الكندري بأن التعديل يضيف مادة جديدة المادة « 6 مكرر» والتي تجيز لمقدم البلاغ في حالة حفظ بلاغه ضد الوزير وإن لم يدع مدنيا التظلم من قرارات الحفظ المشار اليها في المادتين 3 و 6 الس، وأن يكون هذا التظلم وجوبيا إذا كان المبلغ إحدى الجهات المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، خلال شهرين من تاريخ إعلانه أو علمه بقرار الحفظ، وذلك أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة الثامنة من القانون على أن تفصل المحكمة المنعقدة في غرفة المشورة في التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه بقرار لا يقبل الطعن فيه بأي طريق، ولها قبل اصدار قرارها سماع اقوال من ترى لزوم سماع اقواله او تكليف لجنة التحقيق المختصة باستيفاء أي نقص في التحقيق او استكمال الاوراق، وتابع النائب د. الكندري أنه في حالة قبول التظلم موضوعا تقدم القضية الى المحكمة المنصوص عليها في المادة الثامنة من قانون محكمة الوزراء خلال عشرة ايام من تاريخ إعادة الاوراق الى لجنة التحقيق التي اصدرت القرار المتظلم منه، وفي جميع الأحوال يكون القرار الصادر في التظلم مسببا. وختم النائب د. الكندري أن هذا التعديل ضروري وأنه يأمل أن يوافق عليه المجلس والحكومة إن كنا نريد تفعيل المحاسبة خصوصا وأن القانون بحلته الحالية دون تعديل يهدر حقوق المواطنين ويعطي لجنة فحص البلاغات صلاحيات الحفظ دون تظلم وهو مايعد انتهاك صارخ لحق التقاضي.